

الأصل المعروف بالمبسوط

الذي كاتب بذلك على الولد والشريك الذي لم يكاتب بالخيار إن شاء أعتق نصيبه من الولد وإن شاء استسعى فان استسعى أو قبض أو أعتقه ضمن نصف الأقل من الجناية ومن نصف قيمة الأب لأنه كان ذلك في عنق الأب فولده بمنزلته ولو لم يقبض من الولد شيئاً ضمن أيضاً الأقل من نصف الجناية ونصف قيمة الأب في الوجهين جميعاً وهذا الباب كله على قياس قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد إذا كان العبد بين رجلين فكاتب أحدهما نصيبه باذن شريكه فهو مكاتب كله بالمال الذي كاتبه عليه وأما إذا كان بينهما نصفين فاذا أدى جميع المكاتب إليهما عتق وجنأيته وهو مكاتب بمنزلة جنأية الذي كوتب جميعه & باب جنأية العبد على الحر واحدهما على صاحبه قلت أرأيت عبداً جنى على حر جنأية فقطع يده أو فقا عينه وذلك كله خطأ فبرء الحر ثم إن رجلاً حراً جنى على العبد فقطع رجله خطأ أو يده أو فقا عينه خطأ فبرء العبد ولا يعلم أي الجنأيتين كان قبل جنأية الحر على العبد أو جنأية العبد على الحر ثم جاء الحر المجني عليه يخاصم مولى العبد وجاء مولى العبد يخاصم الجاني على العبد فقال المولى للمجني عليه إنما جنى على عبدي قبل أن يجني عليك